

تقييم دور السوق المالي الليبي في التنمية الاقتصادية

دراسة تطبيقية خلال الفترة (2008 - 2024)

■ عبد الحكيم منصور جبيري *

● تاريخ استلام البحث 2025/03/ 23م ● تاريخ قبول البحث 2025/05/17م

● DOI: <https://doi.org/10.5281/zenodo.16907358>

■ المستخلص:

هدفت الدراسة إلى تقييم أداء السوق المالي الليبي وأثره في التنمية الاقتصادية خلال الفترة (2008 - 2024)، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، فضلاً عن استخدام المنهج الكمي حيث تم استخدام الانحدار الخطي البسيط والمتعدد في قياس العلاقة بين مؤشرات قياس أداء السوق المالي كمتغيرات مستقلة والنتائج المحلى الإجمالي كمتغير تابع. وقد توصلت الدراسة إلى ضعف وتدنى مؤشرات أداء السوق المالي الناتج عن الانقطاعات المتكررة عن التداول بسبب الظروف الاقتصادية والسياسية التي يمر بها الاقتصاد الليبي منذ عام 2011، كما أوضحت نتائج الانحدار المتعدد بأنه لا يوجد دور للسوق المالي الليبي في التنمية الاقتصادية.

● الكلمات المفتاحية: سوق الأوراق المالية الليبي، التنمية الاقتصادية، قيمة التداول.

* باحث أكاديمي E-mail: Abdulakim@gmail.com

Evaluation of the Role of Libyan Stock Market in Economic Growth.

(applied study during the period(2008 - 2024)

■ Abdul Hakim Mansour Jaber*

● Received: 23/03/2025

● Accepted: 17/05/2025

Abstract:

This study aimed to evaluate the performance of the Libyan stock market, and its impact on economic development, during the period (2008-2024). A descriptive analytical approach was used, along with a quantitative approach, where simple and multiple linear regression were used to measure the relationship between financial market performance indicators as independent variables, and gross domestic product as the dependent variable. This study found weak and declining financial market performance indicators resulting from repeated trading interruptions due to the economic and political conditions, that Libyan economy has been experiencing since 2011. The results of the multiple regression also indicated that the Libyan stock market has no role in economic development.

● **Key words:** Libyan stock market, Economic Development, Trading value

*Academic researcher

■ المقدمة:

تعد الاسواق المالية من الركائز الأساسية في النظام المالي، إذ تلعب دورا هاما في تجميع الادخارات وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة، مما يساهم في تحفيز النمو الاقتصادي وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية، فيعتبر السوق المالي حلقة وصل بين المدخرين والمستثمرين، مما يؤدي إلى تحسين كفاءة تخصيص الموارد، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي، وخلق فرص عمل جديدة تساهم في رفع مستوى الدخل والمعيشة وتحسين رفاهية المجتمع. وتؤكد الأدبيات الحديثة في مجال التمويل بأن الدول التي تمتلك أسواقا مالية متطورة تكون أكثر قدرة على تحقيق تنمية اقتصادية بتلك التي تعاني من ضعف في نظامها المالي، وذلك بفضل الدور المهم للأسواق المالية في تعبئة المدخرات وتوزيعها بكفاءة. وفي الاقتصاد الليبي، جاء انشاء وتأسيس السوق المالي كأحد متطلبات التحول الاقتصادي، وذلك لتنويع الاقتصاد والابتعاد عن الاعتماد على قطاع النفط، إلا إن السوق المالي الليبي منذ تأسيسه عام 2006، مازال يواجه تحديات عديدة مرتبطة بضعف عدد الشركات المدرجة وانخفاض حجم التداول، علاوة على الظروف السياسية والأمنية والاقتصادية غير المستقرة منذ عام 2011، وهو ما انعكس سلبا على أدائه ودوره في دعم التنمية الاقتصادية، ولكنه بالرغم من هذه التحديات يظل السوق المالي الليبي أداة مهمة يمكن أن تساهم ليس فقط في التمويل للمشروعات بل يتعدى ذلك إلى تعزيز الحوكمة والإفصاح المالي، وتحسين بيئة الاستثمار وتشجيع الابتكار والاستثمار في القطاعات غير النفطية، وهو ما يعد ضرورة ملحة لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة في ليبيا، وفي هذا السياق، تأتي هذه الدراسة لتقييم أداء السوق المالي الليبي منذ اطلاق التداول الالكتروني للوقوف على أهم نقاط القوة والضعف في مؤشرات تقييم السوق، كما تسعى الدراسة إلى إبراز العلاقة بين مؤشرات تقييم أداء السوق والتنمية الاقتصادية، بما يساعد في ايجاد توصيات علمية لتحسين كفاءة وفاعلية السوق.

■ مشكلة الدراسة:

تؤكد العديد من الدراسات السابقة وأدبيات التمويل النظرية على أهمية الاسواق المالية

من خلال قدرتها على تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات وبالتالي المساهمة في التنمية الاقتصادية، إلا إن السوق المالي في ليبيا مازال محدود النمو ويواجه العديد من التحديات التي تحد من كفاءته وتطوره، ومن هنا تبرز اشكالية الدراسة في محاولة التعرف على مستوى أداء السوق المالي الليبي من خلال مؤشرات تم استخدامها من قبل مؤسسة التمويل الدولية لتقييم الاسواق، ومدى انعكاس ذلك على دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية، وبناءا على ذلك يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساولين الآتيين:

1 - ما مستوى أداء سوق الأوراق المالية الليبي؟

2 - إلى أي مدى تؤثر مؤشرات أداء السوق في قدرته على المساهمة في التنمية الاقتصادية؟

■ أهداف الدراسة:

1. تحليل أداء سوق المال الليبي وتقييمه خلال الفترة من (2008 - 2024) .
2. معرفة دور سوق الأوراق المالية الليبي في التنمية الاقتصادية بمعنى هل يؤثر إيجابيا أم سلبيا ومدى إسهامه فيها .
3. معرفة طبيعة العلاقة بين مؤشرات السوق المالي الليبي والتنمية الاقتصادية .
4. عرض الحلول الناجعة من خلال نتائج البحث وتوصيات الدراسة .

■ أهمية الدراسة:

نتيجة لأهمية الدور الذي تلعبه الاسواق المالية في المساهمة في التنمية الاقتصادية، فإن دراسة هذه الأسواق وتقييمها أصبح ضرورة ملحة بهدف الوقوف على نقاط ضعفها ومعالجتها، ومن هنا تبرز أهمية هذه الدراسة حيث يتوقع أن تقدم مساهمات عملية وعلمية عديدة، ولذلك فإنها تستمد أهميتها من البعد العلمي الذي يؤكد العلاقة بين هذه الاسواق والتنمية الاقتصادية، والبعد العملي حيث يتوقع ان تساعد نتائجها متخذي القرار في السوق المالي الليبي على وضع الإجراءات الكفيلة بتنظيم عمل السوق وزيادة كفاءته .

■ منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في استعراض الأدبيات المتعلقة بالموضوع، وتصنيف وتبويب البيانات، وتحليل المؤشرات المالية التي استخدمتها مؤسسة التمويل الدولية لتقييم الأسواق المالية، كما ستعتمد الدراسة على الأسلوب الكمي (باستخدام الانحدار الخطي البسيط والمتعدد) في قياس العلاقة بين مؤشرات قياس أداء السوق المالي والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من (2008-2024). وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS.

■ النموذج القياسي للدراسة:

في هذه الدراسة تم استخدام نموذج الانحدار البسيط والمتعدد عن طريق السلاسل الزمنية للفترة الزمنية من (2008-2024)، حيث تمثل المتغير التابع المعبر عن التنمية الاقتصادية بالناتج المحلي الإجمالي (GDP) خلال فترة الدراسة، أما المتغيرات المستقلة فهي حجم السوق وتقاس برسملة السوق (CM)، وقيمة التداول (MV)، ومؤشر سوق الأوراق المالية الليبي (LSI) وستكون صيغة نموذج الانحدار كالاتي:

■ المعادلة العامة للنموذج:

$$GDP = \alpha + b_1CM + b_2MV + b_3LSI + \epsilon$$

CM = (رسملة السوق) وهو مقياس لحجم السوق

MV = قيمة التداول (السيولة)

LSI = مؤشر السوق المال الليبي

U = المتغير العشوائي

■ فرضيات الدراسة:

اعتمدت الدراسة لتحقيق أهدافها على فرضيتين رئيسيتين عديميتين وذلك في ضوء مشكلة ونموذج ومعادلات الدراسة التي تم استعراضها، ولها تبين الفرضيتين عدة فرضيات فرعية منها:

● الفرضية الرئيسية الأولى:

H01: تدني مؤشرات أداء سوق الأوراق المالي الليبي وفقاً: (لمؤشرات الحجم، ومؤشرات السيولة، ومؤشر السوق) لما له من أثر سلبي على تمويل التنمية الاقتصادية.

● الفرضية الرئيسية الثانية:

H02: لا يوجد دور فعال لسوق الأوراق المالي الليبي في التنمية الاقتصادية في ليبيا. وقد اشتق من هذه الفرضية ثلاث فرضيات فرعية كالآتي:

H02.1: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم السوق المالي في ليبيا (CM) والتنمية الاقتصادية (GDP).

H02.2: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيمة السوقية في سوق المال الليبي (MV) والتنمية الاقتصادية (GDP).

H02.3: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر سوق المال الليبي (LSI) والتنمية الاقتصادية (GDP).

■ الدراسات السابقة:

دراسة (تواتي، أبو خريص، 2021) بعنوان: معوقات تفعيل سوق الأوراق المالية الليبي، مجلة علمية الجامعة الأسمرية الإسلامية، ليبيا.

هدفت الدراسة إلى تحديد ومعرفة معوقات تفعيل سوق المال الليبي واعتمد الباحث في الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاستبانة والمقابلات الشخصية مع العاملين بالسوق المالي وقام الباحث بتوزيع (80) استمارة تم استرداد (60) استمارة من الاستثمارات الموزعة، وقد توصلت الدراسة إلى أهم النتائج والتي تمثل أهم المعوقات الأساسية لتفعيل السوق المالي الليبي في صعوبة التزام الشركات المسجلة بشروط السوق، وخصوصاً عدم قدرة الشركات المسجلة في إظهار البيانات المالية في حينها، و ضعف ملائمة الاقتصاد لتفعيل سوق المال الليبي، بسبب عدم الاستقرار وانقسام مؤسسات

الدولة والظروف الأمنية، وقلة البرامج والدورات التي من شأنها أن ترفع كفاءة العاملين بالسوق المالي الليبي، وضعف المعلومات على الموقع الرسمي للسوق، وعدم استمرار العمل بسوق التداول وضعف مشاركة القطاع الخاص وهيمنة القطاع العام على الاقتصاد، ويتضح ذلك من قلة عدد الشركات المسجلة في سوق التداول التي كان أغلبها يتمثل في شركات التأمين وبعض المصارف وأوصت الدراسة بضرورة قيام السوق المالي بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتطوير القوانين والتشريعات اللازمة لمواكبة التطور المالي.

دراسة (Edweib, shafii, Ahmed, 2014) بعنوان: السوق المالية والتنمية الاقتصادية في ليبيا.

هدفت الدراسة إلى اختبار دور السوق المالي في التنمية الاقتصادية في ليبيا من وجهة نظر الوسطاء والموظفين والمستثمرين، وذلك بتوزيع استمارة استبيان أعدت لهذا الغرض، وخلصت الدراسة إلى أن عينة الدراسة يوافقون على أن سوق الأوراق المالية الليبي له دور هام للتأثير على التنمية الاقتصادية.

دراسة (Aljbiri, 2012) بعنوان: أداء سوق الأوراق المالية الليبي.

هدفت الدراسة إلى تقييم أداء السوق المالي في ليبيا، وقد اعتمدت على دراسة وتحليل مؤشرات تقييم الأداء في الأسواق المالية خلال الفترة من (2007-2010)، وتم استخدام عدة مؤشرات مالية وهي (حجم السوق، والنشاط والكفاءة)، وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أنه بالرغم من وجود تطور بسيط جدا في المؤشرات المالية المستخدمة، إلا إن السوق المالي في ليبيا يعتبر غير متطور مقاساً بحجم السوق والكفاءة، حيث وضحت الدراسة أن رسملة السوق مقاسة بالنواتج المحلي الإجمالي صغيرة جداً، إضافة إلى أن المستثمرين لهم اختيار محدود ويواجهون مشاكل السيولة.

دراسة (Suliman, Hala, 2011) بعنوان: العلاقة السببية بين السوق المالية والتنمية الاقتصادية في السودان.

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة خلال الفترة 1995-2009م حيث تم قياس السوق المالية بمتغيرين هما: نسبة رأس مال السوق

كمقياس (الحجم)، ونسبة حجم التداول كمقياس (للسيولة)، بينما التنمية الاقتصادية تم قياسها بالنتائج المحلي الإجمالي، وخلصت الدراسة إلى أنه توجد علاقة مباشرة بين متغير حجم السوق والتنمية وعلاقة غير مباشرة لمتغير السيولة.

دراسة (الكناني، 2007) بعنوان: التجربة التونسية في ميدان السوق المالية.

وتم استخدام النمو الاقتصادي طويل الأجل مقاساً بمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، بوصفه متغيراً تابعاً (والاستثمار ورأس المال البشري والإنفاق الحكومي ومؤشر النمو المالي) بوصفها متغيرات مستقلة، وقد تم استخدام أسلوب السلاسل الزمنية المقطعية وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة معنوية وقوية طردية بين النمو الاقتصادي وبين المؤشر المركب للتنمية الاقتصادية واستنتجت الدراسة أن النمو المالي يلعب دوراً هاماً وقوياً في دفع عجلة النمو.

دراسة (عربي، 2005) بعنوان: دور سوق الخرطوم للأوراق المالية في النمو الاقتصادي، اعتمد الباحث على البيانات للفترة 1995-2005 م.

اعتمد على دراسة المتغيرات المستقلة وهي (الاستثمار، ورأس المال البشري، والدور الحكومي) والمتغير التابع النمو الاقتصادي طويل الأجل مقاساً بمعدل النمو في متوسط دخل الفرد، وتم استخدام أسلوب التحليل E-Views لتحليل البيانات عن طريق الاختبار العشوائي والانحدار المتعدد، وتوصل إلى نتيجة مفادها وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي ومؤشرات السوق المالي.

دراسة (Buelens and Cuyvers, 2005) بعنوان: العلاقة طويلة الأجل بين تطور السوق المالي والتنمية الاقتصادية في بلجيكا.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة في المدى الطويل بين تطور السوق المالي والتنمية الاقتصادية في بلجيكا للفترة من 1930-2000، واستخدمت الدراسة عدة متغيرات وهي نسبة لرأس المال السوق، وإجمالي عدد الأسهم المتداولة وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة مهمة وهي أن تطور السوق المالي أدى إلى تطور التنمية الاقتصادية خاصة الفترة 1873-1914.

تقييم أداء سوق الأوراق المالية في ليبيا:

سيتم في هذه الفقرة استعراض بعض المؤشرات التحليلية لسوق التداول، اعتماداً على معايير مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، واستناداً إلى بعض المؤشرات التي اعتمد عليها باحثو البنك الدولي لتقييم أسواق الأوراق المالية وذلك من خلال مؤشرات الحجم والسيولة والمؤشر العام للسوق المالي، خلال فترة الدراسة (2008 - 2024)، وسيتم طبقاً لذلك اختبار فرضية الدراسة الأولى التي تفيد بتدني مؤشرات أداء سوق الأوراق المالية الليبي وفقاً: (للمؤشرات الحجم، ومؤشرات السيولة، ومؤشر السوق) لما له من أثر سلبي على تمويل التنمية الاقتصادية:

نبذة مختصرة عن السوق المالي في ليبيا:

تأسس سوق الأوراق المالية الليبي تحت اسم شركة سوق الأوراق المالية بقرار من رئاسة الوزراء (اللجنة الشعبية العامة سابقاً) رقم 134 لسنة 2006م، برأس مال مصرح به 20 مليون دينار، وبلغ رأس المال المصدر 50 مليون دينار، وزعت على 5 ملايين سهم، ووصل عدد الشركات المدرجة به 13 شركة بمختلف القطاعات، حيث تم العمل بنظام التداول الإلكتروني في عام 2008، واستمر العمل إلى عام 2011، حيث توقف السوق جزئياً عن التداول بسبب الأحداث السياسية إلى شهادتها ليبيا في تلك الفترة، ثم استأنف العمل في بداية عام 2012، واستمر حتى شهر يوليو عام 2014، ثم أوقف التداول لمدة تسع سنوات، وأعيد بعد ذلك في شهر 12 عام 2023، بسبب عدم استقرار الأوضاع الاقتصادية والظروف الأمنية والسياسية التي تمر بها ليبيا. أما على صعيد القوانين والتشريعات فقد شهد عام 2013 صدور قانون رقم (1/2013) بشأن منع المعاملات الربوية، وفي عام 2016 صدر قانون الصكوك رقم (4/2016)، والذي يسمح للسوق المالي الليبي بتطوير الأدوات المالية الإسلامية التي تتميز بالمصادقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية، والعمل على التحول إلى سوق مالي إسلامي (موقع السوق المالي الليبي الإلكتروني)

الجدول رقم (1) يوضح مؤشرات أداء السوق المالي الليبي خلال الفترة (2008-2024)

السنة	عدد الشركات	حجم التداول "سهم"	القيمة السوقية "مليون دينار"	المؤشر العام %
2008	7	065,276,29	780,874	796.75 نقطة
2009	10	389,548,65	819,654,2	104.28, 1 نقطة
2010	12	213,948,77	773,767,3	354.37, 1 نقطة
2011	12	598,583,25	532,876,3	437.62, 1 نقطة
2012	13	299,967,22	418,087,4	393.17, 1 نقطة
2013	10	463,545,25	137,272,2	155.18, 1 نقطة
2014	10	311,324,3	773,767,3	050.87, 1 نقطة
2024	10	576,237,2	706,550,6	978.92 نقطة

■ المصدر: التقارير السنوية للسوق.

توضح البيانات الواردة في الجدول رقم (1) مؤشرات أداء السوق المالي الليبي حيث تم مزاوله العمل بنظام التداول الالكتروني في عام 2008 حيث بلغ حجم التداول (1)، 549 مليون سهما بقيمة تداول قدرها (800,874) مليون دينار ليبي، وكانت عدد الشركات المسجلة 7 شركات وأغلق المؤشر العام للسوق عند 796.7 نقطة، وشهد عام 2009 تطورا كبيرا لكافة المؤشرات حيث زاد حجم التداول إلى (5، 493) مليون سهما بقيمة تداول اجمالية قدرها (2، 654) مليون دينار ليبي، وارتفع مؤشر عدد الشركات

إلى 10 شركات وأقل المؤشر ب(1104.28) نقطة، أما خلال سنة 2010، فقد شهدت المؤشرات المدروسة استقرار كبيراً وهي تمثل أعلى مستويات السوق خلال فترة الدراسة حيث وصل حجم التداول (6، 069) مليون سهماً بقيم تداول إجمالية (77، 948) مليون دينار ليبي وأقل المؤشر ب (37.1354) نقطة، وزادت عدد الشركات المدرجة بالسوق إلى 12 شركة. ويلاحظ الباحث أن هذه السنة تمثل أعلى مستويات نشاط السوق من حيث حجم التداول وقيمة التداول وكذلك عدد الشركات أما خلال عام 2011 شهدت كل هذه المؤشرات انخفاضاً كبيراً كما في الجدول حيث انخفضت قيمة التداول إلى (25، 583) مليون دينار ليبي بنسبة انخفاض قدرها أكثر من 50 ٪ مقارنة بعام 2010، وذلك بسبب الأحداث السياسية التي شهدتها ليبيا خلال عام 2011، حيث توقف نشاط السوق بشكل كامل عن العمل ثم أعيد افتتاح التداول بالسوق في منتصف شهر مارس عام 2012 حيث بلغ إجمالي الكمية المتداولة من الأسهم (1، 846) مليون سهماً وبقيمة تداول بلغت (22، 967) مليون دينار ليبي، حيث انخفض المؤشر إلى (1.1393) نقطة، وشهد هذا العام نقل مقر السوق إلى مقر الجديد، وفي عام 2013 بلغت كمية الأسهم المتداولة (2، 461) مليون سهماً بقيمة إجمالية قدرها (25، 545) مليون دينار ليبي وانخفض عدد الشركات إلى 10 شركات نتيجة نقل عدد (3) شركات من الجدول الرئيسي إلى جدول الفرعي لعدم تداول أسهمها لمدة 6 أشهر، أما في عام 2014 فكانت كمية الأسهم المتداولة (846، 360) مليون سهم وبقيمة إجمالية (3، 324) مليون دينار ليبي، والجدير بالذكر أن التداول توقف في السوق من يوم 2 / 7 / 2014. حتى أعيد افتتاحه في يوم 25/12/2023 بنفس عدد الشركات المدرجة في السنة 2014 بعدد (10) شركات وكانت قيمة الأسهم المتداولة (5، 998) مليون سهم بقيمة تداول قدرها (5، 201) مليون دينار ليبي وقفل المؤشر عند (87.1058) نقطة.

ومن خلال السرد السابق يلاحظ الباحث أن إنقطاع السوق ووقوفه عن التداول لفترات طويلة خلال السنوات السابقة خاصة في سنة 2011، وسنة 2014 إلى سنة 2024، حيث انخفض مؤشر السوق من 1300 نقطة إلى 1058 نقطة وانخفضت قيمة التداول

من (77، 948) مليون دينار ليبي عام 2010 إلى (5، 201) مليون دينار عام 2024، أثر سلباً على أداء السوق حيث لم تتح أمام السوق البيئة الاستثمارية المناسبة لنمو السوق وتطوره وتتفق هذه النتيجة مع العديد من الدراسات السابقة التي أكدت أن أداء السوق المالي الليبي ضعيفاً ومنها دراسة، (التواتي، ابوخريص، 2021)، وكذلك دراسة (2012، ALJBIRI). وهذا يعني إثبات الفرضية الأولى للدراسة.

قياس أثر مؤشرات سوق المال الليبي على التنمية الاقتصادية:

لتفسير العلاقة بين التنمية الاقتصادية معبراً عنها بالناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، وبعض مؤشرات السوق المالي متمثلة في (قيمة التداول، والقيمة السوقية، والمؤشر العام) كمتغيرات مستقلة، بمعنى أن الناتج المحلي الإجمالي هو دالة للمتغيرات المستقلة وذلك وفق المعادلة الآتية:

$$GDP=f(MC, MV, LSI)$$

لاختبار فرضيات الدراسة المتعلقة بدور سوق الأوراق المالية الليبي في التنمية الاقتصادية في ليبيا تم جمع بيانات حول الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كمتغير تابع وكل من مؤشر حجم التداول (MC) ومؤشر القيمة السوقية (MV) المؤشر العام (LSI) كمتغيرات مستقلة خلال الفترة (2008-2024)، حيث شملت كل الفترة الزمنية منذ افتتاح سوق الأوراق المالية الليبي عام 2008 وحتى عام 2024م.

وباستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد والبسيط باعتبار الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع وكل من مؤشر حجم التداول، مؤشر القيمة السوقية، والمؤشر العام كمتغيرات مستقلة باستخدام برمجيات SPSS فكانت النتائج كما يلي:

- أولاً: اختبار مدى تبعية متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي:

لمعرفة ما إذا كانت متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي أم لا تم استخدام اختبار شابيرو ويلك (Shapiro – Walk)، نظراً لصغر حجم العينة فكانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول رقم (2) نتائج اختبار شابيرو ويلك حول مدى تبعية متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي

المتغير	رمز المتغير	قيمة إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
الناتج المحلي الإجمالي	GDP	0.850	0.123
مؤشر حجم التداول	MC	0.761	0.016
مؤشر القيم السوقية	MV	0.936	0.599
المؤشر العام	LSI	0.928	0.538

من خلال الجدول رقم (2) نلاحظ أن :

• قيمة إحصائي الاختبار للناتج المحلي الإجمالي (0.850) بدلالة معنوية محسوبة (0.123) وهي أكبر من مستوى المعنوية المأخوذ في الاعتبار (0.05) لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يدل على أن المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) يتبع التوزيع الطبيعي .

• قيمة إحصائي الاختبار لمؤشر حجم التداول (0.761) بدلالة معنوية محسوبة (0.016) وهي أقل من مستوى المعنوية المأخوذ في الاعتبار (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وهذا يدل على أن مؤشر حجم التداول لا يتبع التوزيع الطبيعي.

• قيمة إحصائي الاختبار مؤشر القيمة السوقية (0.936) بدلالة معنوية محسوبة (0.599) وهي أكبر من مستوى المعنوية المأخوذ في الاعتبار (0.05) لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يدل على أن مؤشر القيمة السوقية يتبع التوزيع الطبيعي.

• قيمة إحصائي الاختبار للمؤشر العام (0.928) بدلالة معنوية محسوبة (0.538) وهي أكبر من مستوى المعنوية المأخوذ في الاعتبار (0.05) لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يدل على أن المؤشر العام يتبع التوزيع الطبيعي.

من النتائج السابقة نلاحظ أن جميع متغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي ما عدا مؤشر حجم التداول فهو لا يتبع التوزيع الطبيعي.

- ثانياً: اختبار العلاقة الخطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة:

لاختبار العلاقة الخطية بين (الناتج المحلي الإجمالي) (GDP) وكل متغير من المتغيرات المستقلة المتمثلة في (مؤشر حجم التداول (MC) ومؤشر القيمة السوقية (MV) المؤشر العام (LSI) تم استخدام معامل الارتباط (بيرسون) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (3) حيث كانت:

جدول رقم (3) العلاقة الخطية بين المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) (GDP) والمتغيرات المستقلة المتمثلة في (مؤشر حجم التداول (MC) ومؤشر القيمة السوقية (MV) المؤشر العام (LSI))

البيان	قيمة معامل الارتباط بيرسون	مربع معامل الارتباط	الدلالة المعنوية المحسوبة
العلاقة بين المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) والمتغير المستقل (مؤشر حجم التداول (MC))	0.212	0.0449	0.648
العلاقة بين المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) والمتغير المستقل (مؤشر القيمة السوقية (MV))	0.237-	0.0562	0.609
العلاقة بين المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) والمتغير المستقل (المؤشر العام (LSI))	0.223-	0.0497	0.630

من خلال الجدول رقم (3) نلاحظ أن :

• قيمة معامل الارتباط (بيرسون) للعلاقة بين المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) والمتغير المستقل مؤشر حجم التداول هي (0.212) بدلالة معنوية (0.648) وهي أكبر من مستوى المعنوي 0.05 لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يدل

على أنه لا توجد علاقة خطية ذات دلالة معنوية بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع ومؤشر حجم التداول كمتغير مستقل.

• قيمة معامل الارتباط (بيرسون) للعلاقة بين المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) والمتغير المستقل مؤشر القيمة السوقية هي (-0.237) بدلالة معنوية (0.609) وهي أكبر من مستوى المعنوي 0.05 لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يدل على أنه لا توجد علاقة خطية ذات دلالة معنوية بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع ومؤشر القيمة السوقية كمتغير مستقل.

• قيمة معامل الارتباط (بيرسون) للعلاقة بين المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) والمتغير المستقل المؤشر العام هي (-0.223) بدلالة معنوية (0.630) وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يدل على أنه لا توجد علاقة خطية ذات دلالة معنوية بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع والمؤشر العام كمتغير مستقل.

من هذه النتائج نلاحظ عدم وجود علاقة خطية بين المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) وجميع المتغيرات المستقلة المتمثلة في (مؤشر حجم التداول ، مؤشر القيمة السوقية والمؤشر العام)

■ اختبار الفرضيات الفرعية:

• اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

تم اختبار الفرضيات الفرعية عن طريق الإجراء الخطي البسيط للناتج المحلي الإجمالي على مؤشر حجم التداول، باستخدام برمجيات SPSS وجد أن نموذج الانحدار الخطي للعلاقة بين المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) (GDP) ومؤشر حجم التداول (MC) كما يلي :

$$GDP = 69185.747 + 252.257MC$$

حيث

GDP = يمثل الناتج المحلي الإجمالي

MC = يمثل مؤشر التداول

الجدول رقم (4) نموذج الانحدار الخطي البسيط

GDP= $\beta_0 + \beta_1 MC$					
β	69185.747	252.257			
T	2.954	0.485			
Sig	0.032	0.648			
R = 0.212					
R ² = 0.045					
F = 0.235 Sig = 0.648					
n = 8					
DW=2.017					

لمعرفة مدى القدرة التفسيرية لنموذج انحدار الناتج المحلي الإجمالي على مؤشر حجم التداول تم استخدام الطرق التفسيرية التالية:

معامل التحديد:

بالرجوع إلى الجدول الذي يتضمن النتائج الخاصة بمعامل التحديد في صفحة المخرجات نجد أن معامل التحديد المعدل يساوي 0.045 وهذا يعني أن المتغير المستقل (مؤشر حجم التداول) يفسر 4.5 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) والباقي (95.5 %) يرجع إلى عوامل أخرى مما يدل على عدم معنوية العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر حجم التداول مما يشير إلى عدم وجود دور فعال لمؤشر حجم التداول على التنمية الاقتصادية في ليبيا.

تحليل التباين:

لاختبار معنوية معادلة الانحدار بين الناتج المحلي الإجمالي و مؤشر حجم التداول تم استخدام جدول تحليل التباين فكانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول رقم (5) تحليل التباين للعلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي و مؤشر حجم التداول

الدالة المعنوية	قيمة إحصائي الاختبار	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع مربعات	مصدر الاختلاف
0.648	0.235	1.88408	1	1.88408	الانحدار الخطي
		8.02208	5	4.01109	الخطأ العشوائي
			6	4.19909	المجموع

يتضح من الجدول رقم (5) أن قيمة إحصائي الاختبار 0.235 بدلالة معنوية محسوبة 0.648 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يدل على عدم معنوية العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع ومؤشر حجم التداول كمتغير مستقل. مما يشير إلى عدم وجود دور فعال لمؤشر حجم التداول على التنمية الاقتصادية في ليبيا.

اختبار T:

لاختبار معنوية كل معامل من معاملات الانحدار كل على حدة تم استخدام اختبار T فكانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول رقم (6) اختبار معنوية معاملات الانحدار للعلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع

ومؤشر حجم التداول كمتغير مستقل

المعامل	قيمة المعامل	قيمة إحصائية الاختبار	الدلالة المعنوية
الثابت	69185.747	2.954	0.032
معامل انحدار الناتج المحلي على مؤشر حجم التداول	252.257	0.485	0.648

من خلال الجدول رقم (6) نلاحظ أن:

1. بالنسبة للثابت (69185.747) وكانت قيمة إحصائية الاختبار ($T = 2.954$) بدلالة محسوبة (0.032) وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يدل على معنوية الثابت على الناتج المحلي الإجمالي بدرجة ثقة 95 %.

2. بالنسبة لمعامل مؤشر حجم التداول (252.257) وجدت قيمة إحصائية الاختبار ($T = 0.485$) بدلالة محسوبة (0.648) وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يدل على عدم معنوية لتأثير حجم التداول على الناتج المحلي الإجمالي بدرجة ثقة 95 % أي لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مؤشر حجم التداول والناتج المحلي الإجمالي.

● اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

نموذج الانحدار الخطي البسيط للناتج المحلي الإجمالي ومؤشر القيمة السوقية: باستخدام برمجيات SPSS وجد أن نموذج الانحدار الخطي للعلاقة بين المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) ومؤشر القيمة السوقية (MV) كما يلي:

$$GDP = 94697.445 - 5.693MV$$

حيث:

GDP = يمثل الناتج المحلي الإجمالي

MV = يمثل مؤشر القيمة السوقية

الجدول رقم (7) نموذج الانحدار الخطي البسيط

GDP= $\beta_0 + \beta_2 MV$					
B	94697.445	5.693-			
T	3.136	0.546-			
Sig	0.026	0.609			
R = 0.237					
R ² = 0.056					
F = 0.298 Sig = 0.609					
n = 8					
DW=2.111					

لمعرفة مدى القدرة التفسيرية لنموذج انحدار الناتج المحلي الإجمالي على مؤشر القيمة السوقية تم استخدام الطرق التفسيرية التالية:

معامل التحديد:

بالرجوع إلى الجدول الذي يتضمن النتائج الخاصة بمعامل التحديد نجد أن معامل التحديد المعدل يساوي 0.056 وهذا معناه أن المتغير المستقل (مؤشر القيمة السوقية) يفسر 5.6 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) والباقي

(94.4 %) يرجع إلى عوامل أخرى مما يدل على عدم معنوية العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر القيمة السوقية مما يشير إلى عدم وجود دور فعال لمؤشر القيمة السوقية على التنمية الاقتصادية في ليبيا.

تحليل التباين:

لاختبار معنوية معادلة الانحدار بين الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر القيمة السوقية تم استخدام جدول تحليل التباين فكانت النتائج كما في الجدول.

جدول رقم (8) تحليل التباين للعلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر القيمة السوقية

الدالة المعنوية	قيمة إحصائي الاختبار	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع مربعات	مصدر الاختلاف
0.609	0.298	2.35908	1	2.35908	الانحدار الخطي
		7.92708	5	3.96309	الخطأ العشوائي
			6	4.19909	المجموع

يتضح من الجدول رقم (8) أن قيمة إحصائي الاختبار 0.298 بدلالة محسوبة 0.609 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يدل على عدم معنوية العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع ومؤشر القيمة السوقية كمتغير مستقل. مما يشير إلى عدم وجود دور فعال لمؤشر القيمة السوقية على التنمية الاقتصادية في ليبيا.

اختبار T:

لاختبار معنوية كل معامل من معاملات الانحدار كل على حدة تم استخدام اختبار T فكانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول رقم (9) اختبار معنوية معاملات الانحدار للعلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع ومؤشر القيمة السوقية كمتغير مستقل

المعامل	قيمة المعامل	قيمة إحصائي الاختبار	الدلالة المعنوية
الثابت	94697.445	3.136	0.026
معامل انحدار الناتج المحلي على مؤشر القيمة السوقية	-5.693	-0.546	0.609

من خلال الجدول رقم (9) نلاحظ أن:

1. بالنسبة للثابت (94697.445) وجدت قيمة إحصائي الاختبار ($T=3.136$) بدلالة معنوية (0.026) وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يدل على معنوية الثابت بدرجة ثقة 95 %.

2. بالنسبة لمعامل مؤشر القيمة السوقية (-5.693) وجدت قيمة إحصائي الاختبار ($T=-0.546$) بدلالة محسوبة (0.609) وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يدل على عدم معنوية تأثير القيمة السوقية على الناتج المحلي الإجمالي بدرجة ثقة 95 %. أي لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مؤشر القيمة السوقية على الناتج المحلي الإجمالي.

● اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

نموذج الانحدار الخطي البسيط بين الناتج المحلي الإجمالي والمؤشر العام:
 باستخدام برمجيات SPSS وجد أن نموذج الانحدار الخطي للعلاقة بين المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) والمؤشر العام (LOI) هو:

$$GDP = 109950.327 - 25.901LOI$$

حيث

GDP = يمثل الناتج المحلي الإجمالي

LOI = يمثل المؤشر العام

الجدول رقم (10) نموذج الانحدار الخطي البسيط

GDP= $\beta_0 + \beta_1 LOI$					
β	109950.327	25.901-			
T	1.808	0.512-			
Sig	0.130	0.630			
R = 0.223					
R ² = 0.050					
F = 0.262 Sig = 0.630					
n = 8					
DW=2.158					

لمعرفة مدى القدرة التفسيرية لنموذج انحدار الناتج المحلي الإجمالي على المؤشر العام تم استخدام الطرق التفسيرية التالية:

معامل التحديد:

بالرجوع إلى الجدول الذي يتضمن النتائج الخاصة بمعامل التحديد نجد أن معامل التحديد المعدل يساوي 0.050 وهذا معناه أن المتغير المستقل (المؤشر العام) يفسر 5 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) والباقي (95 %) يرجع

إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي فنلاحظ أن المقدرة التفسيرية صغيرة جدا مما يدل على عدم معنوية العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والمؤشر العام مما يشير إلى عدم وجود دور فعال للمؤشر العام على التنمية الاقتصادية في ليبيا.

تحليل التباين:

لاختبار معنوية معادلة الانحدار بين الناتج المحلي الإجمالي والمؤشر العام تم استخدام جدول تحليل التباين فكانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول رقم (11) جدول تحليل التباين

الدالة المعنوية	قيمة إحصائي الاختبار	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع مربعات	مصدر الاختلاف
0.630	0.262	2.09408	1	2.09408	الانحدار الخطي
		7.98008	5	3.99009	الخطأ العشوائي
			6	4.19909	المجموع

يتضح من الجدول رقم (11) أن قيمة إحصائي الاختبار 0.262 بدلالة معنوية محسوبة 0.630 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يدل على عدم معنوية العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع والمؤشر العام. مما يشير إلى عدم وجود دور فعال للمؤشر العام على التنمية الاقتصادية في ليبيا.

اختبار T:

لاختبار معنوية كل معامل من معاملات الانحدار كل على حدة تم استخدام اختبار T فكانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول رقم (12) اختبار معنوية معاملات الانحدار للعلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع

والمؤشر العام كمتغير مستقل

المعامل	قيمة المعامل	قيمة إحصائي الاختبار	الدلالة المعنوية
الثابت	109950.327	1.808	0.130
معامل انحدار الناتج المحلي على المؤشر العام	-25.901	-0.512	0.630

من خلال الجدول رقم (12) نلاحظ أن:

1 - بالنسبة للثابت (10.9950.327) وجدت قيمة إحصائي الاختبار (T=1.808) بدلالة محسوبة (0.130) وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يدل على عدم معنوية الثابت على الناتج المحلي الإجمالي بدرجة ثقة 95 % .

2 - بالنسبة لمعامل المؤشر العام (-25.901) وجدت قيمة إحصائي الاختبار (T=0.512) بدلالة محسوبة (0.630) وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يدل على عدم معنوية تأثير المؤشر العام على الناتج المحلي الإجمالي بدرجة ثقة 95 % أي لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين المؤشر العام على الناتج المحلي الإجمالي. مما يشير إلى عدم وجود دور فعال للمؤشر العام على التنمية الاقتصادية في ليبيا .

اختبار الفرضية الثانية الرئيسية:

باستخدام برمجيات SPSS وجد أن نموذج الانحدار الخطي للعلاقة بين المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) وكل متغير من المتغيرات المستقلة المتمثلة في (مؤشر حجم التداول (MC) ومؤشر القيمة السوقية (MV) المؤشر العام (LSI) هو :-

$$GDP = 100528.601 + 276.309MC - 0.434MV - 26.289LSI$$

حيث

GDP = يمثل الناتج المحلي الإجمالي

MC = يمثل مؤشر التداول

MV = يمثل مؤشر القيمة السوقية

LSI = يمثل المؤشر العام

جدول رقم (13) الانحدار الخطي المقدّر

$GDP = \beta_0 + \beta_1 MC + \beta_2 MV + \beta_3 LSI$				
β	100528.601	276.309	0.434-	26.289-
T	0.638	0.399	0.008-	0.106-
Sig	0.569	0.717	0.994	0.922
$R = 0.323$ $R^2 = 0.104$ $F = 0.116$ $Sig = 0.949$ $n = 8$ <div style="text-align: right;">$DW = 2.126$</div>				

لمعرفة مدى القدرة التفسيرية لنموذج انحدار الناتج المحلي الإجمالي على المتغيرات المستقلة المتمثلة في (مؤشر حجم التداول و مؤشر القيمة السوقية والمؤشر العام) تم استخدام الطرق التفسيرية التالية:

معامل التحديد:

بالرجوع إلى الجدول الذي يتضمن النتائج الخاصة بمعامل التحديد نجد أن معامل

التحديد المعدل يساوي 0.104 وهذا معناه أن المتغيرات المستقلة تفسر 10.4 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) والباقي (89.6 %) يرجع إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي فنلاحظ أن المقدرة التفسيرية صغيرة جدا مما يدل على عدم معنوية العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وكل من (مؤشر حجم التداول ومؤشر القيمة السوقية والمؤشر العام) مما يشير إلى عدم وجود دور فعال لسوق الأوراق المالية الليبي على التنمية الاقتصادية في ليبيا.

تحليل التباين:

لاختبار معنوية معادلة الانحدار بين الناتج المحلي الإجمالي وكل من (مؤشر حجم التداول ومؤشر القيمة السوقية والمؤشر العام) تم استخدام جدول تحليل التباين فكانت النتائج كما في الجدول التالي:.

جدول رقم (14) تحليل التباين

الدلالة المعنوية	قيمة إحصائي الاختبار	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع مربعات	مصدر الاختلاف
945.0	0.116	1.45608	3	4.36808	الانحدار الخطي
		1.25409	3	3.76209	الخطأ العشوائي
			6	4.19909	المجموع

يتضح من الجدول رقم (14) أن قيمة إحصائي الاختبار 0.116 بدلالة معنوية محسوبة 0.945 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يدل على عدم معنوية العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع وكل من مؤشر حجم التداول ومؤشر القيمة السوقية والمؤشر العام. مما يشير إلى عدم وجود دور فعال لسوق الأوراق المالية الليبي على التنمية الاقتصادية في ليبيا.

اختبار T:

لاختبار معنوية كل معامل من معاملات الانحدار كل على حدة تم استخدام اختبار T فكانت النتائج كما في الجدول التالي::

جدول رقم (15) اختبار معنوية معاملات الانحدار للعلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع لكل من مؤشر حجم التداول ومؤشر القيمة السوقية والمؤشر العام

المعامل	قيمة المعامل	قيمة إحصائي الاختبار	الدالة المعنوية
الثابت	100528.601	638.	569.
معامل انحدار الناتج المحلي على مؤشر حجم التداول	276.309	399.	717.
معامل انحدار الناتج المحلي على مؤشر القيمة السوقية	-434.	-008.	994.
معامل انحدار الناتج المحلي على المؤشر العام	-26.289	-106.	922.

من خلال الجدول رقم (15) نلاحظ أن :

1 - بالنسبة للثابت (100528 . 601) وجدت قيمة ($T=0.638$) بدلالة معنوية (0.569) وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يدل على عدم معنوية الثابت على الناتج المحلي الإجمالي عند درجة الثقة 95 % .

2 - بالنسبة لمعامل مؤشر حجم التداول (276.309) وجدت قيمة ($T=0.399$) بدلالة معنوية (0.717) وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يدل على عدم معنوية لتأثير حجم التداول على الناتج المحلي الإجمالي عند درجة الثقة 95 % . أي لا توجد

- علاقة ذات دلالة معنوية بين مؤشر حجم التداول على الناتج المحلي الإجمالي.
- 3 - بالنسبة لمعامل مؤشر القيمة السوقية (0.434 -) وجدت قيمة ($T = -0.008$) بدلالة معنوية (0.994) وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يدل على عدم معنوية تأثير القيمة السوقية على الناتج المحلي الإجمالي عند درجة الثقة 95٪. أي لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مؤشر القيمة السوقية على الناتج المحلي الإجمالي.
- 4 - بالنسبة لمعامل المؤشر العام (-289.26) وجدت قيمة ($T = -0.106$) بدلالة معنوية (0.922) وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يدل على عدم معنوية لتأثير المؤشر العام على الناتج المحلي الإجمالي عند درجة الثقة 95٪ أي لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين المؤشر العام على الناتج المحلي الإجمالي. مما يشير إلى عدم وجود دور فعال لسوق الأوراق المالية الليبي على التنمية الاقتصادية في ليبيا، وبالتالي إثبات الفرضية الثانية الرئيسية للدراسة.

■ النتائج:

توصلت الدراسة اعتمادا على تحليل المؤشرات وتحليل الانحدار إلى جملة من النتائج أهمها ما يلي:

- 1 - تدني مؤشرات أداء سوق الأوراق المالية الليبي وفقا: (مؤشرات الحجم، ومؤشرات السيولة، ومؤشر السوق) لما له أثر سلبي على تمويل التنمية الاقتصادية.
- 2 - صغر حجم سوق الأوراق المالية الليبي من حيث عدد الشركات حيث لم يتجاوز عدد الشركات المدرجة 13 شركة أغلبها من قطاع المصارف، مما يضعف على المستثمرين فرصة التنويع ومن ثم ارتفاع درجة المخاطرة في السوق.
- 3 - أوضحت نتائج الانحدار الخطي أن المتغيرات المستقلة تفسر 10.4٪ من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) والباقي (98.6٪) يرجع إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي، فنلاحظ أن المقدرة التفسيرية صغيرة جدا مما يدل على عدم معنوية العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وكل من (مؤشر

حجم التداول، ومؤشر القيمة السوقية، ومؤشر العام)، مما يشير إلى عدم وجود دور فعال لسوق الأوراق المالية الليبي على التنمية الاقتصادية في ليبيا.

■ التوصيات:

- 1 - تفعيل دور سوق الأوراق المالية الليبي من خلال نشر المعلومات وإقرار وتنظيم التشريعات والقوانين المنظمة للعمل في السوق مما يساهم في زيادة الثقة وزيادة عمق وسيولة السوق.
- 2 - تعميق الوعي الادخاري والاستثماري لدى قطاعات الشعب عن طريق الندوات وتكثيف الإعلام بمختلف وسائله من أجل الإلمام بمفاهيم الاستثمار في الأوراق المالية والتعامل بها بيعاً وشراءً.
- 3 - تشجيع الشركات والمؤسسات في مختلف القطاعات الاقتصادية (صناعة، زراعة، عقار، مصارف، تأمين، خدمات) لزيادة المعروض من الأوراق المالية، ولخلق قاعدة استثمار متنوعة للمستثمرين.
- 4 - التأكيد على ضرورة تطوير وإجراء البحوث التطبيقية العلمية لكشف العلاقة بين سوق الأوراق المالية الليبي والتنمية الاقتصادية بخاصة بعد الحصول على سلسلة زمنية مناسبة للتحليل.

■ المراجع:

● أولاً: المراجع العربية:

- 1 - آل شبيب، دريد كامل، (2012)، الأسواق المالية والنقدية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 2 - الفقي، فخر الدين وآخرون، (2007)، أسواق الأوراق المالية بين دورها التنموي والإنمائي، توزيع منشأة المعارف، القاهرة.
- 3 - المومني، غازي فلاح، (2013)، إدارة المحافظ الاستثمارية الحديثة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان.

- 4 - الكنانى، حمزة، (2006)، التجربة التونسية في ميدان الأسواق المالية، ندوة سوق الأوراق المالية في التنمية الاقتصادية، طرابلس.
- 5 - تواتى أحمد، أبو خريص رمضان، (2021)، معوقات تفعيل سوق الأوراق المالية الليبي، مجلة المنتدى الأكاديمي، العدد (1)، الجامعة الأسمرية، زليتن، ليبيا.
- 6 - شندي، أديب قاسم، (2010)، الأسواق المالية وأثرها في التنمية الاقتصادية، سوق العراق للأسواق المالية دراسة حالة، جامعة واسط، العراق.
- 7 - عربي، خلف الله أحمد، (2015)، دور سوق الخرطوم للأوراق المالية في النمو الإقتصادي، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة بخت الرضا.

● ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. ALjbiri, (2012). **The performance of Libyan stock market**, Astauniv. agric. Et silvic. Mendel. Brun, 2012, LX, No. 7, pp.27-28.
2. Amna Khalifa Salem Edweib, Zurina Shafii, Nursilah Ahmad, (2013), **Stock Market and Economic Growth in Libya**, e-ISSN: 2278-0661, p- ISSN: 2278-8727 Volume 2, Issue 1 (Nov- pp .43-51.
3. Suliman Zakaria Suliman Abdalla, Hala Ahmed Dafaalla.(2011), **Stock Market Development and Economic Growth in Sudan**(1995-2009): Evidence from Granger Causality Test. Journal of Business Studies Quarterly, Vol. 3, No. 2, pp.93-105.
4. Stijn Van Nieuwerburgh, Frans Buelens, Ludo Cuyvers (2005), **Stock Market Development and Economic Growth in Belgium**, pp1-30.
5. Sumit Agarwal (ND)- **Stock Market Development AndEconomic Growth: preliminary Evidence From African Countries**-pp48-56-

● ثالثاً: المواقع الالكترونية:

- 1 - موقع سوق الأوراق المالية الليبي: WWW.LSM.LY
- 2 - صندوق النقد العربي: WWW.amf.org.ae
- 3 - موقع مصرف ليبيا المركزي: WWW.cbl.org.ly